



وزارة النقل والاتصالات
وتقنية المعلومات

السياسة العامة للتكامل الإلكتروني

يوليو ٢٠٢٦م

الصفحة 1 إلى 10



وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

المقدمة:

في إطار توجه سلطنة عمان نحو التحول الرقمي وتعزيز تكامل الخدمات الحكومية، ونظرا للتوسع المتسارع في تبادل البيانات بين وحدات الجهاز الإداري للدولة، والتكامل الإقليمي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى التوجه نحو تمكين القطاع الخاص تأتي هذه السياسة لوضع إطار وطني متكامل يحوكم عمليات التكامل الإلكتروني بين الأنظمة. وتهدف هذه السياسة إلى تعزيز حوكمة التكامل الإلكتروني، وتبني معايير موحدة، وترسيخ منهجية مؤسسية تضمن كفاءة واستدامة الخدمات الحكومية، بما يواكب متطلبات المرحلة الحالية ويستجيب للتوجهات المستقبلية.

الأهداف:

تهدف هذه السياسة إلى:

- تنظيم عمليات التكامل الإلكتروني بين وحدات الجهاز الإداري للدولة.
- تعزيز حوكمة التكامل الإلكتروني على المستوى الوطني.
- توحيد المعايير الفنية والتنظيمية للتكامل.
- تمكين إعادة استخدام الخدمات الحكومية وتقليل الازدواجية.
- دعم التكامل الإقليمي والتكامل مع القطاع الخاص.
- تعزيز أمن المعلومات وحماية البيانات وإدارة الوصول.
- رفع كفاءة وجودة الخدمات الحكومية الرقمية.

الفرض:

وضع إطار حوكمة موحد لتنظيم التكامل الإلكتروني على المستوى الوطني، بما يمكن الجهات من تبادل البيانات والخدمات الرقمية بشكل آمن وموثوق وفعال وفق معايير معتمدة، وبما يعزز التكامل المؤسسي، ويرفع كفاءة الخدمات الحكومية، ويدعم التحول الرقمي ويحقق مستهدفات الحكومة الرقمية.



وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

نطاق التطبيق:

- تطبق هذه السياسة على:
- جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة.
 - الجهات المرتبطة بها.
 - أي جهات يتم تمكينها من التكامل مع الجهات الحكومية، بما في ذلك القطاع الخاص وفق الضوابط المعتمدة.
 - جميع الأنظمة والخدمات الرقمية التي تتطلب تبادل بيانات أو تكامل بين الجهات.

التعريف والمصطلحات:

لأغراض هذه السياسة، يقصد بالمصطلحات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها:

الوزارة: وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهات المختصة بالأمن السيبراني: الجهات المعنية بتنظيم وإدارة وحوكمة متطلبات وضوابط الأمن السيبراني ذات الصلة بالتكامل الإلكتروني، بما يشمل حماية الأنظمة والبيانات، وضمان تطبيق آليات التحقق والتوثيق وإدارة الهوية والتحكم في الوصول، والإشراف على الامتثال للضوابط الأمنية، ومعالجة المخاطر والحوادث السيبرانية بما يكفل استمرارية الأعمال وسلامة البيئة الرقمية.

الجهات المختصة بحوكمة البيانات: الجهات المعنية - كلٌّ في مجال اختصاصه - بوضع وتنظيم واعتماد الأطر والسياسات والمعايير المتعلقة بإدارة البيانات ومشاركتها حسب الإطار التنظيمي لحوكمة وإدارة البيانات الصادر من وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات.

المنصة الوطنية للتكامل الحكومي : منصة رقمية مركزية تديرها الوزارة ، وتعمل كوسيط سريع وآمن لتبادل ونقل البيانات بين أجهزة وأنظمة الجهات.

واجهات برمجة التطبيقات (APIs): آليات تقنية معيارية تمكن الأنظمة والتطبيقات من التواصل وتبادل البيانات والخدمات فيما بينها بشكل منظم وآمن، دون الحاجة إلى تدخل بشري مباشر. الجهة المزودة للخدمة: جهة تقوم بإتاحة بيانات أو خدمات رقمية عبر المنصة الوطنية للتكامل الحكومي، بما يتيح للجهات الأخرى الاستفادة منها وفق ضوابط ومعايير معتمدة.



وزارة الدفاع والقتال وتقنية المعلومات

الجهة المستفيدة من الخدمة: جهة تستخدم البيانات أو الخدمات الرقمية المقدمة من جهة مزودة للخدمة عبر المنصة الوطنية للتكامل الحكومي، لتحقيق أغراض تشغيلية أو خدمية ضمن نطاق اختصاصها.

الفهرس الوطني لواجهات برمجة التطبيقات (National API Catalog): سجل مركزي موحد يتضمن جميع واجهات برمجة التطبيقات الحكومية، وبياناتها التعريفية ووثائقها الفنية وآليات الوصول إليها وسياسات استخدامها، بما يدعم اكتشافها وإدارتها وإعادة استخدامها.

مشغل المنصة الوطنية للتكامل الحكومي: هو الجهة أو الفريق الذي يتولى مسؤولية التشغيل الشامل لمنصة التكامل، بما في ذلك إدارة البنية التحتية، وتنظيم واجهات التكامل (APIs)، وضمان الامتثال لمتطلبات الأمن السيبراني وحوكمة البيانات، إضافة إلى مراقبة الأداء وتقديم الدعم الفني، بما يحقق التكامل المؤسسي الفعال بين الأنظمة والخدمات الحكومية.

مبادئ التكامل الإلكتروني:

تعتمد هذه السياسة على مجموعة من المبادئ الأساسية التي توجه تنفيذ التكامل الإلكتروني، وتشمل:

- اعتماد المنصة الوطنية للتكامل الحكومي كقناة موحدة لتبادل البيانات.
- استخدام واجهات برمجة التطبيقات كآلية أساسية للتكامل.
- تعزيز إعادة استخدام الخدمات والبيانات الحكومية، والحد من ازدواجية تطوير التكاملات.
- تطبيق الحوكمة المؤسسية لضمان التنسيق والامتثال.
- ضمان الأمن والخصوصية كمتطلب أساسي في جميع عمليات التكامل.
- الالتزام بالمعايير الوطنية والدولية ذات العلاقة.

البنود العامة:

تخضع جميع عمليات التكامل الإلكتروني بين الجهات الحكومية للأحكام التالية:

- تلتزم جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة باستخدام المنصة الوطنية للتكامل الحكومي كقناة رئيسية وحيدة لتنفيذ جميع عمليات التكامل الإلكتروني وتبادل البيانات، ولا يجوز تنفيذ أي تكامل مباشر خارج المنصة إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من الوزارة وفق الضوابط المعتمدة.



وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

- تلتزم الجهات بمتطلبات الإطار الوطني لحوكمة وإدارة البيانات الوطنية فيما يتعلق بجودة البيانات وتصنيفها ومشاركتها عند تنفيذ عمليات التكامل الإلكتروني.
- تعتمد الجهات وأجهزات برمجة التطبيقات كآلية أساسية لتنفيذ التكامل، ويجب تصميمها وتطويرها وإدارتها وفق المعايير المعتمدة، بما يشمل إدارة دورة حياة الجهات من مرحلة التصميم وحتى الإيقاف.
- تلتزم الجهات بتسجيل جميع وأجهزات برمجة التطبيقات الخاصة بها في الفهرس الوطني لواجهات برمجة التطبيقات، ولا يجوز إتاحتها للاستخدام من قبل الجهات الأخرى قبل تسجيلها واعتمادها.
- تلتزم الجهات بتطبيق نموذج موحد لإدارة الوصول والصلاحيات، بما يضمن تنظيم الوصول إلى الخدمات وفق مبدأ أقل صلاحية، ومنع أي وصول غير مصرح به.
- تلتزم الجهات بتطبيق متطلبات الأمن السيبراني وحماية البيانات الصادرة عن الجهات الوطنية المختصة، بما يشمل حماية البيانات أثناء النقل والتخزين، وتسجيل العمليات، وإدارة الهوية والتحكم في الوصول، ومراقبة الاستخدام بشكل مستمر.
- تلتزم الجهات بتحديد مستويات الخدمة لواجهات برمجة التطبيقات التي تقدمها وتوثيقها وتحديثها في الفهرس الوطني لواجهات برمجة التطبيقات، بما يشمل متطلبات التوافر والأداء والدعم الفني والتصعيد، كما تلتزم الجهات المستفيدة بشروط الاستخدام ومستويات الخدمة المحددة في الفهرس.
- تلتزم الجهات بالامتثال لما تصدره الوزارة أو الجهات المختصة من ضوابط ومعايير ومتطلبات وأطر تنظيمية ذات صلة بالتكامل الإلكتروني.
- تخضع عمليات التكامل مع جهات القطاع الخاص للضوابط المعتمدة والموافقات المسبقة من الجهات المختصة، مع الالتزام بمتطلبات حماية البيانات والخصوصية والأمن السيبراني والمتطلبات التنظيمية ذات العلاقة.
- تخضع عمليات التكامل الإقليمي والدولي للضوابط المعتمدة والموافقات المسبقة من الجهات المختصة، مع الالتزام بمتطلبات حماية البيانات والخصوصية والأمن السيبراني والتشريعات والاتفاقيات ذات العلاقة.



وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

- تلتزم جميع الجهات بتطبيق هذه السياسة، وتقوم الوزارة بمتابعة مستوى الامتثال واتخاذ الإجراءات اللازمة في حال عدم الالتزام.

الأدوار والمسؤوليات:

تحدد هذه البنود الأدوار والمسؤوليات المرتبطة بإدارة وحوكمة التكامل الإلكتروني، بما يضمن وضوح المسؤوليات وتعزيز التنسيق بين الجهات.

أ. وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات:

- إعداد وتحديث سياسة التكامل الإلكتروني على المستوى الوطني، بما يضمن توحيد التوجهات وتعزيز التكامل بين الجهات.
- وضع واعتماد الأطر التنظيمية والمعايير الوطنية للتكامل الإلكتروني، بما يشمل المتطلبات الفنية، وأمن المعلومات، وضوابط تبادل البيانات.
- اعتماد نماذج التشغيل الخاصة بالتكامل، وتحديد آليات التنفيذ وحوكمة العلاقة بين الجهات ذات الصلة.
- الإشراف على المنصة الوطنية للتكامل الإلكتروني، وضمان جاهزيتها واستمرارية عملها وكفاءة أدائها.
- دراسة واعتماد طلبات الاستثناء للتكامل خارج منصة التكامل الوطنية وفق ضوابط محددة.
- مراجعة واعتماد الخدمات وواجهات برمجة التطبيقات (APIs) قبل إتاحتها للاستخدام المشترك، بما يضمن توافقها مع المعايير المعتمدة.
- مراقبة التزام الجهات بتطبيق سياسة ومعايير التكامل الإلكتروني، واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة.
- إعداد وإصدار التقارير الدورية حول مستوى الامتثال ومؤشرات الأداء ذات العلاقة.
- الفصل في النزاعات المتعلقة بالتكامل الإلكتروني بين الجهات، واتخاذ القرارات التنظيمية اللازمة.
- التنسيق مع الجهات الوطنية ذات العلاقة لتعزيز التكامل وتوحيد الجهود في مجال التحول الرقمي.



وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

- الإشراف على طلبات التكامل الإلكتروني على المستويين الإقليمي والدولي، وفق المعايير المعتمدة.

ب. الجهة المزودة للخدمة

- تحديد الخدمات الرقمية القابلة للتكامل وإتاحتها للاستخدام المشترك، بما يتوافق مع احتياجات الجهات المستفيدة.
- تصميم وتطوير واجهات برمجة التطبيقات (APIs) وفق المعايير الوطنية المعتمدة، بما يضمن قابلية التشغيل البيني بين الأنظمة
- توثيق الخدمات وواجهات برمجة التطبيقات بشكل شامل، بما يشمل الوصف الفني، وآليات الاستخدام، ومتطلبات التكامل.
- تسجيل الخدمات وواجهات برمجة التطبيقات في الفهرس الوطني لواجهة برمجة التطبيقات وفق الإجراءات المعتمدة.
- الحصول على اعتماد من الوزارة قبل إتاحة الخدمة للاستخدام المشترك.
- إدارة دورة حياة الخدمات وواجهات برمجة التطبيقات، بما يشمل التطوير، والتحديث، والإيقاف وفق ضوابط واضحة.
- ضمان توفر الخدمة واستمرارية عملها بكفاءة، وتحقيق مستويات الأداء المطلوبة.
- الالتزام باتفاقيات مستوى الخدمة (SLAs) المعتمدة مع الجهات المستفيدة.
- تطبيق متطلبات الأمن السيبراني المعتمدة، بما يضمن حماية البيانات وسرية المعلومات.
- إشعار الجهات المستفيدة بأي تحديثات أو تغييرات تطرأ على الخدمات أو واجهات البرمجة بشكل مسبق.

ت. الجهة المستفيدة من الخدمة

- طلب استخدام الخدمات الرقمية من خلال القنوات المعتمدة، وفق الإجراءات المحددة.
- الحصول على الموافقات اللازمة قبل البدء في استخدام الخدمات أو التكامل معها.
- الالتزام بشروط الاستخدام واتفاقيات مستوى الخدمة (SLAs) المعتمدة مع الجهة المزودة للخدمة.
- استخدام الخدمات ضمن النطاق المصرح به، وعدم تجاوز الصلاحيات أو الأغراض المحددة.



وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

• حماية البيانات المتبادلة وضمان استخدامها بشكل آمن، بما يتوافق مع السياسات المعتمدة.

- عدم إساءة استخدام الخدمات أو استغلالها بما يخالف الأنظمة أو يؤثر على استقرارها.
- الإبلاغ عن الأعطال أو المشكلات الفنية التي قد تؤثر على التكامل أو استمرارية الخدمة.
- الالتزام بالضوابط والمتطلبات الأمنية المعتمدة، بما في ذلك متطلبات الأمن السيبراني

ث. مشغل المنصة الوطنية للتكامل الحكومي

- تشغيل وإدارة المنصة الوطنية للتكامل الحكومي وفق الضوابط والمعايير المعتمدة .
- ضمان جاهزية المنصة واستمرارية عملها بكفاءة عالية، بما يحقق متطلبات التوفر والموثوقية .

- إدارة عمليات الربط الفني بين الجهات، وتسهيل إجراءات التكامل عبر المنصة .
- مراقبة أداء التكاملات والخدمات بشكل مستمر، وضمان تحقيق مستويات الأداء المطلوبة .
- تسجيل وتتبع عمليات التكامل، بما يضمن الشفافية وإمكانية التدقيق والمراجعة .
- إعداد وتوفير تقارير دورية حول أداء المنصة والتكاملات المرتبطة بها .
- تقديم الدعم الفني والإرشادي للجهات لتمكينها من تنفيذ التكامل بكفاءة .
- تطبيق الضوابط والمتطلبات الأمنية المعتمدة لحماية المنصة والبيانات المتبادلة .
- إدارة ومعالجة الأعطال الفنية وضمان استعادة الخدمة في أسرع وقت ممكن.

ج. الجهات المختصة بالأمن السيبراني

- وضع الضوابط والمتطلبات الأمنية الخاصة بالتكامل الإلكتروني، بما يضمن حماية الأنظمة والبيانات المتبادلة.
- اعتماد آليات التحقق والتوثيق، بما يشمل إدارة الهوية والتحكم في الوصول وفق أفضل الممارسات.
- مراقبة مدى التزام الجهات بالمتطلبات والضوابط الأمنية المعتمدة، واتخاذ الإجراءات اللازمة عند وجود أي مخالفات.
- تقييم المخاطر الأمنية المرتبطة بعمليات التكامل، وتقديم التوصيات لمعالجتها والحد من آثارها.



وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

- الاستجابة للحوادث الأمنية المتعلقة بالتكامل الإلكتروني، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لاحتوائها ومعالجتها.

الجهات المختصة بحوكمة البيانات:

- إعداد واعتماد سياسات ومعايير إدارة البيانات، بما يضمن جودة البيانات واتساقها عبر الجهات.
- تحديد ضوابط مشاركة وتبادل البيانات، بما يشمل تصنيف البيانات وآليات إتاحتها.
- ضمان التزام الجهات بمتطلبات حماية البيانات والخصوصية وفق الأنظمة والسياسات المعتمدة.
- مراجعة واعتماد طلبات مشاركة البيانات الحساسة أو المقيدة، وفق ضوابط واضحة ومعايير محددة.
- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لضمان الاستخدام الصحيح للبيانات وتحقيق أعلى مستوى من الكفاءة والاستفادة منها.

إدارة الوثيقة:

١. تعود ملكية هذه السياسة إلى وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات وستخضع للمراجعة كلما اقتضت الحاجة ذلك.
٢. تدخل السياسة حيز التطبيق من تاريخ اعتمادها وتعميمها من وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات.

الالتزام بالسياسة:

١. تتولى وزارة النقل والاتصالات وتقنية تقنية المعلومات مراقبة التزام وحدات الجهاز الإداري للدولة بالسياسة وعرض نتائج التقيد والالتزام على مجلس الوزراء.



وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

مراجع ذات صلة

- الإطار الوطني لحوكمة وإدارة البيانات الوطنية - ٢٠٢٥ م.
- اللائحة التنظيمية للتحويل الرقمي - ٢٠٢٥ م.
- قانون حماية البيانات الشخصية - ٢٠٢٢ م.
- قانون السجلات الوطنية - ٢٠٢٤ م.
- استراتيجية البيانات الوطنية - ٢٠٢٢ م.
- الاجتماع الرابع لفريق عمل الخدمات الالكترونية المشتركة بدول مجلس التعاون الخليج العربية بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٠ م.
